الأجهزة والمواد المخبرية التشخيصية في المستشفيات العامة في قطاع غزة .. الواقع والمأمول

مايو 2013

الفهرس

أولاً: الحق في الصحة والمعايير الدولية لحقوق الإنسان..... 5
1. الحق في الصحة والقانون الدولي لحقوق الإنسان 5
2. الحق في الصحة والقانون الدولي الإنساني 7
ثانياً: أنواع أجهزة الأشعة التشخيصية واستخداماتها 8
ثالثاً: واقع الأجهزة التشخيصية في المستشفيات العامة في قطاع غزة 11
رابعاً: واقع مواد التشخيص المخبرية في المستشفيات العامة في قطاع غزة 16
النتائج 19
التوصيات..... 21

مقدمة

يعتبر الحق في الصحة حق أساسي من حقوق الإنسان لا غنى عنه للتمتع بحقوق الإنسان الأخرى، وهو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بإعمال هذه الحقوق، بما فيها الحق في المأكل، والمسكن، والعمل، والتعليم، والكرامة الإنسانية، والحياة، وعدم التمييز، والمساواة، وحظر التعذيب، والخصوصية، والوصول إلى المعلومات، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية التجمع، وحرية الحركة والتنقل. فهذه الحقوق والحريات وغيرها تتصدى لمكونات لا تتجزأ من الحق في الصحة، الذي لا يقتصر على تقديم الرعاية الصحية المناسبة فحسب، بل يشمل أيضاً المقومات الأساسية للصحة مثل الحصول على مياه الشرب المأمونة والإصحاح المناسب، والإمداد الكافي بالغذاء الآمن والتغذية والمسكن، وظروف صحية للعمل والبيئة، والحصول على التوعية والمعلومات فيما يتصل بالصحة.[1]

يعتبر توفر الإمكانات التشخيصية المناسبة للمرضى ذات أهمية كبرى في الحكم على مدى إعمال حقوقهم الصحية، فالتشخيص والعلاج المناسب لا ينفصلان كما التشخيص والعلاج الخاطئ لا يفترقان. ويحتاج التشخيص المناسب إلى توفر إمكانات تشخيصية سواء على صعيد الأجهزة أو المواد المخبرية، وكلتيهما وسائل تستخدم لتشخيص الأمراض. وكلما كان هناك دقة وسرعة في تشخيص المرض زادت قدرة الطبيب على صرف العلاج المناسب وفي الوقت المناسب سيما مع بعض الأمراض الخطيرة كالسرطان الذي يتسبب تأخر تشخيصه إلى انتشاره واستفحاله وبالتالي عدم القدرة على محاصرة المرض والسيطرة عليه مسبباً بذلك وفاة المريض.

تأتي معاناة المستشفيات العامة في قطاع غزة من عدم توفر الأجهزة والمواد المخبرية التشخيصية بالشكل المناسب والمطلوب، في سياق الضعف العام الذي يعانيه القطاع الصحي نتيجة العقوبات الجماعية المفروضة على القطاع، والتي تحول وبشكل أساسي دون تحسين الخدمات الصحية، وفي كثير من الأحيان دون إدخال الأجهزة والمواد المخبرية التشخيصية التي يحتاجها القطاع. كما يأتي في السياق ذاته، التأثير السلبي للانقسام وزجه لقطاع الصحة في أتون الصراعات السياسية في ظل عدم قدرة الحكومتين الفلسطينيتين في "الضفة وغزة" على توفير الدعم الكافي الذي يمكنها من تطوير القطاع الصحي وتوفير أجهزة تشخيصية مناسبة سيما مرتفعة الثمن منها، بالإضافة لعدم قدرتها على توفير الكميات المناسبة من المواد المخبرية.

[1] التعليق العام رقم (14): الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه (المادة 12)، اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدورة الثانية والعشرون (2000).

تتناول هذه الدراسة واقع الأجهزة والمواد المخبرية التشخيصية في المستشفيات العامة في قطاع غزة، وسيتم أولاً التطرق للحق في الصحة في المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وثانياً التعريف بأنواع أجهزة الأشعة واستخداماتها. بينما ستتناول في ثالثاً وبالتفصيل واقع الأجهزة التشخيصية في المستشفيات العامة في قطاع غزة. أما رابعاً فستتناول الدراسة واقع المواد المخبرية التشخيصية في المستشفيات العامة في قطاع غزة.

أولاً: الحق في الصحة والمعايير الدولية لحقوق الإنسان

أولت المعايير الدولية لحقوق الإنسان أهمية خاصة للحق في الصحة، ووجهت له عناية خاصة حين كفلته في جملة من الصكوك التي أكدت على حمايته.

1. الحق في الصحة والقانون الدولي لحقوق الإنسان

كفل القانون الدولي لحقوق الإنسان الحق في الصحة، وتناوله ضمن العديد من الصكوك،[2] وجعل من تلبية الاحتياجات الصحية للأفراد في لب الدفاع عن حقوق الإنسان. وفيما تختلف اللغة التي استخدمتها هذه الصكوك فيما يخص الحق في الصحة؛ فهناك ثلاث التزامات أساسية تقع على الدول وهي ضمان:[3]

أ. تمتع مواطنيها بالحق في مستوى مناسب من الصحة. وفي حال كانت دولة ما غير قادرة على كفالة ذلك، فإن المجتمع الدولي ملزماً بتحمل مسؤولياته وتقديم المساعدات اللازمة.

ب. ألا يُحرم أي من مواطنيها من التمتع بالحق في الصحة نتيجة لتصرفات الدولة نفسها.

ت. كفالة التمتع بالحق في الصحة لكافة مواطنيها دون تمييز.

[2] حق الإنسان في الصحة مسلم به في العديد من الصكوك الدولية. فالفقرة 1 من المادة 15 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تؤكد أن: "لكل شخص الحق في مستوى معيشة يكفي لضمان الصحة له ولأسرته، ويشمل المأكل والملبس والمسكن والرعاية الطبية والخدمات الاجتماعية الضرورية". وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أشمل مادة تتعلق بالحق في الصحة في القانون الدولي لحقوق الإنسان. ووفقاً للمادة 12(1) من العهد، تقر الدول الأطراف "بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية يمكن بلوغه"، في حين تسرد المادة 12(2)، على سبيل التمثيل، عدداً من "التدابير التي يتعين على الدول الأطراف ... اتخاذها لتأمين الممارسة الكاملة لهذا الحق". وبالإضافة إلى ذلك، فالحق في الصحة معترف به، في المادة 5(ه)(4) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965، وفي المادتين 11–1(و) و12 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام 1979، وفي المادة 24 من اتفاقية حقوق الطفل لعام 1989، وذلك في جملة مصادر أخرى. كما يعترف بالحق في الصحة في عدد من صكوك حقوق الإنسان الإقليمية، مثل الميثاق الاجتماعي الأوروبي لعام 1961 بصيغته المنقحة (المادة 11)، والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لعام 1981 (المادة 16)، والبروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1988 (المادة 10). وبالمثل، أعلن عن الحق في الصحة من جانب لجنة حقوق الإنسان(2)، وكذلك في إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام 1993، وفي صكوك دولية أخرى.

[3] الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه، دليل دراسي، جامعة منيسوتا
http://www1.umn.edu/humanrts/arabic/SGrighttohealth.html

ولإعمال الحق في الصحة بجميع أشكاله وعلى جميع المستويات، يجب توافر العناصر المترابطة والأساسية التالية:[4]

أ. التوافر: يجب أن يتوفر القدر الكافي من المرافق الصحية المناسبة والتي تتضمن المقومات الأساسية للصحة مثل مياه الشرب المأمونة ومرافق الإصحاح الكافية، والموظفين الطبيين والمهنيين المدربين، والعقاقير الأساسية.

ب. إمكانية الوصول: ينبغي أن يتمتع الجميع، بدون تمييز، بإمكانية الاستفادة من المرافق والسلع والخدمات المرتبطة بالصحة، وتتسم إمكانية الوصول بأربعة أبعاد متداخلة هي:

(1) عدم التمييز: يجب أن يتمتع الجميع بإمكانية الاستفادة من المرافق والسلع والخدمات المرتبطة بالصحة، لا سيما الفئات الضعيفة والمهمشة.

(2) إمكانية الوصول المادي: ينبغي أن تكون المرافق والسلع والخدمات المرتبطة بالصحة متاحة وآمنة الوصول لجميع فئات السكان، خاصة الفئات الضعيفة والمهمشة.

(3) الإمكانية الاقتصادية للحصول عليها: يجب أن يتمكن الجميع من تحمل كلفة نفقات المرافق والسلع والخدمات المرتبطة بالصحة.

(4) إمكانية الوصول إلى المعلومات: تشمل هذه الإمكانية الحق في التماس المعلومات والأفكار المتعلقة بالمسائل الصحية والحصول عليها ونقلها، بما لا يتعارض مع الحق في سرية البيانات الصحية الشخصية.

ت. المقبولية: ينبغي أن تراعي جميع المرافق والسلع والخدمات المرتبطة الأخلاق الطبية وتكون مناسبة ثقافياً، أي أن تحترم ثقافة الأفراد، وأن تراعي متطلبات الجنسين، فضلاً عن تصميمها بشكل يحترم السرية ويرفع مستوى الحالة الصحية للأشخاص المعنيين.

ث. الجودة: ينبغي أن تكون المرافق والسلع والخدمات المرتبطة بالصحة مقبولة ثقافياً، وأن تكون مناسبة علمياً وطبياً وذات نوعية جيدة. ويتطلب ذلك، في جملة أمور، موظفين طبيين ماهرين، وعقاقير ومعدات للمستشفيات صالحة للاستخدام، ومياه شرب مأمونة، وإصحاحاً مناسباً.

[4] التعليق العام رقم (14)، مرجع سابق.

2. الحق في الصحة والقانون الدولي الإنساني

ألزم القانون الدولي الإنساني، دولة الاحتلال بتأمين الصحة العامة والشروط الصحية وتوفير الأغذية والعناية الطبية للسكان في الأراضي المحتلة، بأقصى ما تسمح به وسائلها، وقد نصت على ذلك المادتان (55،56) من اتفاقية جنيف الرابعة، المؤرخة في 12 آب/أغسطس 1949.

عليه يعد الحصار المطبق التي تفرضه سلطات الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة – بما له من تداعيات خطيرة على قطاع الصحة تحول دون تقديم الخدمات الصحية المناسبة–، انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي الإنساني، الذي يلزم سلطات الاحتلال بتأمين الصحة العامة والشروط الصحية من جهة، ومن جهة أخرى يحظر على هذه السلطات فرض العقوبات الجماعية على السكان المحميين وفقاً للمواد (47 _50) من لائحة اتفاقية لاهاي الخاصة باحترام قوانين وأعراف الحرب البرية، المؤرخة في 18 أكتوبر/ تشرين الأول 1907، والمادة (33) من اتفاقية جنيف الرابعة، والمادة (75) من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، حيث تُحظر العقوبات الجماعية التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق السكان المدنيين، باعتبارها جرائم حرب يعاقب عليها القانون الدولي.[5]

لقد تسبب الحصار التي فرضته ولا تزل سلطات الاحتلال الإسرائيلي، بآثار كارثية على الأوضاع الصحية في القطاع، حيث أدى إلى نقص كبير في كميات الأدوية والمهمات الطبية، والمعدات الطبية وقطع الغيار، ومواد البناء الخاصة بالمستشفيات. وبشكلٍ عام حال الحصار دون توفير الإمكانات المناسبة للارتقاء بقطاع الصحة، الأمر الذي ساهم وبشكل كبير في بتدني الخدمات الصحية المقدمة للمرضى، يضاف إلى ذلك القيود المفروضة على سفر المرضي لتلقي العلاج في الخارج نتيجة إغلاق المعابر مما ضاعف من معاناة مرضى القطاع، وتدهور الحالة الصحية لسكانه.

[5]لمزيد من المعلومات أنظر، "الوضع القانوني لدولة الاحتلال الحربي ومسئوليتها في الأراضي المحتلة"، سلسلة القانون الدولي الإنساني رقم (5)، مركز الميزان لحقوق الإنسان، غزة، 2008.

ثانياً: أنواع أجهزة الأشعة التشخيصية واستخداماتها[6]

تتعدد أنواع أجهزة الأشعة التشخيصية واستخدمتها في اكتشاف الأمراض المختلفة التي تصيب الإنسان، كما تتعدد أنواع الأشعة المستخدمة في عملية التشخيص وهي الأشعة السينية، المغناطيسية، وفوق الصوتية، وتتميز الأخيرتين عن الأشعة السينية بأن ليس لها أي مضار على أنسجة الجسم.

1. أجهزة الأشعة العادية:

وهي الأجهزة التي غالباً ما تُستخدم لتصوير أجزاء الجسم المختلفة كالأطراف، الصدر، الجمجمة، الجهاز الهضمي، ونوع الأشعة المستخدم هو الأشعة السينية. ومن هذه الأجهزة، جهاز التصوير الأساسي الثابت Basic X-Ray، جهاز تصوير الفكPanorama X-Ray، جهاز تصوير متنقل في الأقسام Mobile X-Ray، وجهاز أشعة متنقل في غرف العمليات C-ARM.

2. أجهزة التنظير Fluoroscopy:

تستخدم هذه الأجهزة الأشعة السينية أو أشعة اكس، وعادة ما يعطى المريض صبغة ملونة تؤخذ عن طريق الفم لفحص الجهاز الهضمي أو تعطى للمريض عن طريق الوريد لتصوير الكلى والجهاز البولي أو لتصوير الأوردة. كذلك هذا النوع من الأشعة يستخدم في تصوير المثانة والجهاز البولي بحقن المادة الملونة مباشرة في المثانة أو المجاري البولية, كذلك بالإمكان تصوير الرحم وقنوات الرحم وذلك لتشخيص أسباب العقم عند النساء.

3. جهاز تصوير الثدي Mammography:

وهو جهاز خاص يستخدم الأشعة السينية في اكتشاف وتشخيص أورام الثدي، وبالإمكان أخذ عينات من هذه الأورام عند الحاجة بمساعدة هذا الجهاز.

[6] د. رامي علي استشاري أشعة، منتدى الأشعة، كلية فلسطين الأهلية الجامعية
http://www.paluniv.edu.ps/Website/Default.aspx?tabid=66&forumid=30&postid=100&scope=posts

4. جهاز **الأشعة المقطعية** Computed Tomography:

هو عبارة عن جهاز حاسب آلي خاص، يستخدم الأشعة السينية لتصوير أعضاء الجسم المختلفة على شكل مقاطع بشكل أدق من الأشعة السينية العادية. وفي كثير من حالات التصوير بهذه الأشعة خاصة في حالات تصوير البطن والحوض، يحتاج المريض أن يأخذ مادة ملونة عن طريق الفم بالإضافة إلى حقنة ملونة تعطى للمريض عن طريق الوريد، وهو ما يسمى بالأشعة المقطعية باستخدام الصبغة. بإمكان هذا النوع من الأجهزة تصوير مقاطع من الجسم يصل سمكها إلى 1ملم، وهذا ما يجعل بالإمكان تصوير أجزاء صغيرة من الجسم مثل الأذن الداخلية والغدة النخامية التي لا يتجاوز حجمها 1سم.

5. **جهاز تصوير الأوردة والشرايين والأشعة التداخلية Angiography and interventional:**

يعرف هذا النوع من الفحوصات بالقسطرة، حيث تستخدم الأشعة السينية في عملية الفحص ويتم إدخال قسطرة داخل الشريان أو الوريد المراد فحصه وباستخدام صبغة ملونة يتم حقنها داخل الشريان أو الوريد ومن ثم الحصول على صور ملونة للأوردة والشرايين. ويمكن أثناء هذا النوع من الفحوص التشخيصية أن يجري طبيب الأشعة بعض الخطوات العلاجية.

6. جهاز **التصوير بالموجات فوق الصوتية Ultrasound:**

لا يستخدم هذا النوع من التصوير الأشعة السينية وإنما يستخدم موجات فوق صوتية يتم توجيهها إلى داخل الجسم، حيث ترتد بدرجات متفاوتة ويتم التقاطها وتسجيلها بواسطة أجهزة بالغة الحساسية ومن ثم تحويلها إلى صور تمثل الجزء الذي ارتدت منه الموجات الصوتية. واستخدامات التصوير بالموجات فوق الصوتية متعددة، منها تصوير جميع أعضاء البطن مثل الكبد، الكلى، الطحال، البنكرياس، تصوير الجنين أثناء الحمل، تصوير الأجهزة التناسلية كالرحم، المبيض، كذلك بالإمكان تصوير المخ بالموجات فوق الصوتية للأطفال حديثي الولادة. كما يوجد نوع خاص من التصوير بالموجات فوق الصوتية يسمى التصوير بالدوبلر Doppler وهذا النوع من الفحص يستخدم لتصوير الأوردة والشرايين المختلفة في الجسم.

7. التصوير بالرنين المغناطيسي Magnetic Resonance Imaging:

لا يستخدم هذا النوع التصوير الأشعة السينية، وإنما يستخدم مجال مغناطيسي يوضع فيه المريض فيتم الحصول على صور في غاية الوضوح. يتميز هذا التصوير بإمكانية الحصول على صور للجزء المراد تصويره في أي تجاه، سواء رأسي أو أفقي أو محوري. وأهم استخدامات هذا النوع من الفحوص الإشعاعية، هو تصوير الجهاز العصبي والمفاصل والعضلات والبطن.

ثالثاً: واقع الأجهزة التشخيصية في المستشفيات العامة في قطاع غزة

تتعدد أنواع أجهزة الأشعة التشخيصية في قطاع غزة وأنواع الأشعة المستخدمة في عملية التشخيص، سواء السينية منها أو المغناطيسية بالإضافة إلى الأجهزة التي تستخدم الأشعة فوق الصوتية. وتوضح الجداول التالية واقع هذه الأجهزة من حيث مدى توفرها وحالتها العملية، كما يوضح الجدول الأخير حاجة المستشفيات العامة من الأجهزة التشخيصية. وتسعى هذه الجزئية من الدراسة إلى الوقوف عند التحديات التي تعوّق تقديم خدمات تشخيصية مناسبة ناجمة عن عدم توفر الأجهزة التشخيصية بالكمية والنوعية المناسبة.

أجهزة التشخيص بالأشعة السينية في المستشفيات العامة في قطاع غزة– مارس2013[7]

نوع الجهاز	العدد	لا يعمل	متهالك
CT جهاز التصوير المقطعي	6	3	1
Mammography جهاز تصوير الثدي	3	1	–
Panorama X-Ray جهاز تصوير الفكين	2	–	–
Basic X-Ray جهاز التصوير الأساسي الثابت	19	3	2
Mobile X-Ray جهاز أشعة متنقل في الأقسام	30	1	3
C-Arm جهاز أشعة متنقل في غرف العمليات	13	2	–
Fluoroscopy جهاز تصوير ملون ثابت	8	2	–
Cath. System جهاز قسطرة للقلب	1	–	–
المجموع	82	12	6

يتضح من الجدول أعلاه، حجم العجز التي تعانيه المستشفيات العامة في قطاع غزة من الأجهزة التشخيصية التي تستخدم الأشعة السينية في عملية التشخيص، سيما مع وجود (18)

[7] وزارة الصحة –غزة، معلومات بناء على طلب الباحث، 2013/3/15.

جهازاً بين متعطل ومتهالك في هذه المستشفيات والذي يشكل ما نسبته (22%) من مجموع الأجهزة التشخيصية البالغة (82) جهازاً. ويرجع تعطل أجهزة التشخيص في كثير من الأحيان إلى الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، وضغط العمل الناجم عن محدودية عدد الأجهزة مقارنة بعدد المرضى، بالإضافة إلى توقف الأجهزة عن العمل نتيجة نفاذ مواد بعينها تستخدم في عملية التصوير مثل توقف أجهزة التصوير المقطعي CT والتي تصبح معها بحاجة لتغيير أنبوب الأشعة X-ray Tube. أما تهالك أجهزة التشخيص مرده إلى كثرة وطول فترة الاستخدام، حيث هناك معايير تقضي بتغيير هذه الأجهزة بمعدل كل (10) سنوات.[8]

ويشير واقع الأجهزة إلى وجود عجز واضح في أجهزة التشخيص من نوع CT والتي على أهميتها الكبرى في عملية التشخيص فإن المتوفر منها في المستشفيات العامة (6) أجهزة فقط، (4) منها بين متعطل ومتهالك. وللدلالة على خطورة الوضع التشخيصي للأمراض فإن مستشفى الشفاء الأكبر والأكثر تقديماً للخدمات الصحية يوجد به جهازين CT كليهما لا يعملان منذ شهور، حيث تعطل الجهاز الوحيد الذي كان يعمل منذ 3يناير 2013، مع العلم أن الجهاز الآخر الذي لا يعمل هو تابع لمركز الأمير نايف للأورام ويستخدم فقط لحالات مرضى الأورام. وقد تسبب عطل جهاز CT الوحيد الذي كان يعمل في مستشفى الشفاء، في توزيع المرضى على المستشفيات الأخرى لإجراء التصوير ما تسبب بإشكاليات كبيرة تمثلت بتمديد حجوزاتهم. كما يترتب على عدم توفر هذا النوع من الأجهزة في مستشفى كالشفاء، آثار سلبية كبيرة وخطيرة على صحة المرضى لا سيما في حالة الطوارئ.

ويوجد أيضاً عجز واضح في أجهزة Mammography التي تعد ذات أهمية كبرى في الكشف عن سرطان الثدي، حيث يتوفر فقط (4) أجهزة واحد منها متعطل وهو الجهاز الوحيد المتوفر في مستشفى الشفاء. كما يتوفر في المستشفيات العامة جهاز واحد فقط لقسطرة القلب وهو Cath. System في مستشفى غزة الأوروبي، الأمر الذي يدفع بالمواطنين للانتظار لفترات طويلة ليتمكنوا من تشخيص حالتهم الصحية بما ينعكس سلباً على واقعهم الصحي وحياتهم.

يرجع السبب في العجز الكبير في عدد الأجهزة التشخيصية في سياق الضعف العام الذي يعانيه قطاع الصحة نتيجة العقوبات الجماعية المفروضة على القطاع والتي تحول وبشكل

[8] م. عبد الرحمن مراد رئيس قسم الأجهزة الطبية في مستشفى الشفاء، مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 2013/3/21.

أساسي دون تحسين الخدمات الصحية، وفي كثير من الأحيان دون إدخال الأجهزة التشخيصية التي يحتاجها القطاع. كما ألقى الحصار ولم يزل بظلاله السلبية على عملية صيانة الأجهزة الطبية سيما التي تحتاج قطع صيانة من الخارج، حيث أن بعض هذه القطع يستغرق توريدها من الخارج شهور عديدة، وفي بعض الأحيان يتم إتلافها من الجانب الإسرائيلي فتصل القطاع بعد طول انتظار وهي لا تعمل. يضاف إلى ذلك أيضاً أن الشركة البائعة للجهاز والضامنة له هي التي تعمل على توفير قطع الغيار لصيانة الأجهزة ولا تسمح باستثنائها في ذلك. كما أدى التأثير السلبي للانقسام وزجه قطاع الصحة في أتون الصراعات السياسية، سيما مع الضعف المالي التي تعانيه الحكومتان الفلسطينيتان في"الضفة، غزة"، إلى عدم قدرة هاتين الحكومتين على توفير الدعم الكافي الذي يمكنهما من تطوير القطاع الصحي وتوفير أجهزة تشخيصية خاصة مرتفعة الثمن منها.[9]

أجهزة التشخيص بالرنين المغناطيسي والموجات فوق الصوتية في المستشفيات العامة في قطاع غزة

–مارس2013[10]

نوع الجهاز	العدد	لا يعمل	متهالك
MRI جهاز الرنين المغناطيسي	2	1	–
Ultrasound جهاز تصوير بالموجات فوق الصوتية	103	16	13
Ultrasound Doppler جهاز تصوير بالموجات فوق الصوتية	13	2	1

يوضح الجدول أعلاه إشكالية كبيرة يعانيها مرضى قطاع غزة بسبب غياب نوع هام من التشخيص وهو الرنين المغناطيسيMRI الذي يعتبر ذو دقة متناهية في تشخيص الأمراض بما لا يمكن الاستغناء عنه. ويتوفر في المستشفيات العامة جهاز واحد فقط وهو في مستشفى غزة الأوروبي سيما أن الجهاز الآخر في مستشفى الشفاء هو تابع لمركز الأمير نايف ومخصص لمرضى الأورام فقط، كما أنه متعطل ويحتاج لإحلال جهاز آخر مكانه، وهذا بدوره يدفع بعض المرضى للانتظار شهور ليتمكنوا من تشخيص حالتهم المرضية، ما يكون له أثر بالغ السوء

[9] المرجع السابق.
[10] وزارة الصحة-غزة، مرجع سابق.

على صحتهم ويعرض حياتهم للخطر، خاصة أنه يتوقف على تشخيص هذا الجهاز تحويل العديد من المرضى إلى مستشفيات خارج القطاع.

أما جهاز Ultrasound فهو بشكل عام متوفر في المستشفيات العامة، حيث يتمثل النقص في في جهاز Ultrasound Doppler المخصص لتصوير الأوعية الدموية والأوردة والشرايين، ما يعني هناك حاجة ملحة لتوفير هذا النوع من الأجهزة التشخيصية الحساسة.

احتياجات المستشفيات العامة في قطاع غزة من الأجهزة التشخيصية[11]

الجهاز	السعر التقديري بالدولار	مكان الاحتياج	الغرض من الجهاز
دجيتال ما موجرافي Digital Mammography	200.000	الشفاء	دقة عالية في التشخيص لأمراض الثدي.
دجيتال فلوروسكوبي Digital Fluoroscopy	500.000	غزة الأوروبي	تشخيص أمراض الجهاز الهضمي والأوردة والشرايين وإجراء العمليات التداخلية بالأشعة.
جهاز أشعة دجيتال أساسي Digital Basic X-Ray	200.000	الشفاء، غزة الأوروبي، ناصر	تصوير الصدر والجهاز العظمي وكل أجزاء الجسم.
فلورو عمليات C-ARM	100.000	شهداء الأقصى	التصوير أثناء عمليات تركيب المفاصل الصناعية.
جهاز أشعة مقطعية CT	300.000	الشفاء، كمال عدوان، شهداء الأقصى	تصوير الجهاز العصبي والغضروف وباقي أعضاء الجسم.
جهاز رنين مغناطيسي MRI	1.300.000	الشفاء	تصوير الجهاز العصبي والمفاصل والعضلات والبطن.
التراساوند دوبلر Ultrasound Doppler	200.000	أبو يوسف النجار، محمد الدرة، ناصر، الرنتيسي التخصصي.	تصوير الأوعية الدموية والشرايين.

يوضح الجدول أعلاه النقص الكبير التي تعانيه مستشفيات قطاع غزة من الأجهزة التشخيصية المختلفة والمهمة جداً في عملية تشخيص الأمراض، حيث تسبب عدم توفر هذه الأجهزة في الحد من قدرة الأطباء على تشخيص كثير من الأمراض التي يعاني منها المرضى، الأمر الذي يسهم في كثير من الأحيان في تدهور أوضاعهم الصحية والمساس بحياتهم، لأن نجاح العلاج يتوقف

[11] وزارة الصحة-غزة، مرجع سابق.

بالدرجة الأساسية على صحة ودقة التشخيص. وعلى سبيل المثال لا الحصر هناك حاجة ملحة لتوفير العديد من أجهزة التشخيص في مستشفى الشفاء المقدم الأكبر للخدمات الصحية في قطاع غزة، فهو يحتاج إلى جهاز دجيتال[12]ما موجرافي Digital Mammography ذو الدقة العالية في تشخيص أمراض الثدي، حيث يتوفر في المستشفى جهاز ما موجرافي واحد فقط وهو غير ديجتيال ومتعطل عن العمل. ويوجد أيضاً حاجة لجهاز أشعة دجيتال أساسي-Basic X Digital Ray وهو لتصوير الصدر والجهاز العظمي وكل أجزاء الجسم، سيما أن هناك ضغط شديد على أجهزة الأشعة الأساسية Basic X-Ray في مستشفى الشفاء، خاصة أنه يتم تصوير حوالي (150) مريض يومياً على هذا النوع من الأجهزة، ما يتسبب في تكدس المرضى وطول فترة الانتظار كما ينعكس سلباً على عمر الأجهزة وعملها.[13]

كما أن هناك حاجة لجهاز رنين مغناطسي MRI ذو الدقة العالية والذي لا يمكن الاستغناء عنه في عملية التشخيص خاصة للجهاز العصبي والمفاصل والعضلات والبطن، سيما أنه يوجد جهاز واحد فقط من هذا النوع في مستشفى غزة الأوروبي والذي ينجم عنه طول الفترة الزمنية التي قد تمتد لشهور في انتظار المرضى لدورهم في عملية التصوير. ويوجد حاجة لجهاز تصوير مقطعي CT ذو الدقة العالية في تصوير الجهاز العصبي والغضروف وباقي أعضاء الجسم، حيث يتوفر في مستشفى الشفاء جهازين CT وهما لا يعملان، كما أن واحد من هذه الأجهزة كما ذكرنا سابقاً هو تابع لمركز الأمير نايف والمستفيد الوحيد منه كانوا هم مرضى الأورام، عليه يوجد عملياً جهاز واحد فقط لباقي المرضى في مستشفى الشفاء وهو لا يكفي، والدليل على ذلك الحجوزات التي كانت تصل في بعض الأحيان لأكثر من شهر عندما كان الجهاز صالحاً للعمل.[14]

[12] تتميز أجهزة التشخيص من نوع دجيتال، بدقتها وسرعتها بالعمل، وقدرتها العالية على تخزين الصور، بالإضافة لتوفيرها أفلام التصوير. علاء الغفير رئيس قسم متابعة أجهزة الأشعة في مستشفى الشفاء، مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 2013/4/9.

[13] المرجع السابق.

[14] ماهر مرزوق مدير فنيين الأشعة، مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 2013/4/9.

رابعاً: واقع مواد التشخيص المخبرية في المستشفيات العامة في قطاع غزة

يحتاج معظم الأطباء السريرين إلى التقارير المخبرية لاستكمال فحص المرضى، حيث يستندون إليها في التشخيص, وتقرير خطة العلاج، ومتابعة العلاج خطوة بخطوة مع المريض. ويتضمن الطب المخبري العلوم التالية: الكيمياء الحيوية، الأحياء الدقيقة (علم الجراثيم والطفيليات)، علم الفيروسات, الدمويات وأمراض الدم, المصليات, وعلم المناعة. كما تتناول الفحوص المخبرية عينات الدم، البول والبراز، السائل الدماغي الشوكي والسائل المنوي وسائل الجنب وسائل الحبن، القشع والقيح، المسحات الشرجية، الوسوف الجلدية، الأشعار والأظافر، عينات من العرق، وعينات من أماكن مختلفة من الجسم.

وتقسم التقارير المخبرية الصادرة عن الطبيب المخبري إلى تقارير عامة في فحص البول والبراز والدمويات والكيمياء السريرية، وأخرى خاصة كتقارير معايرة الهرمونات وفحص السائل المنوي واختبارات الحمل وتقارير الفطور.[15]

تعتبر المختبرات في المستشفيات ومراكز الرعاية الأولية في قطاع غزة جزء أساسي وحيوي وداعم لخدمات وزارة الصحة، ومن أهم هذه الخدمات التي تقدمها، الفحوصات الكيميائية وفحوصات الهيماتولوجي والمزارع البكتيرية والطفيليات والسيرولوجي والفيروسات وبعض الفحوصات الخاصة.

تتوفر خدمة مختبرات وبنوك دم في جميع مستشفيات وزارة الصحة والبالغ عددها (13)مستشفى، عدا مستشفى العيون ومستشفى الطب النفسي، وتوجد تلك المختبرات في (11) مستشفى، (9) منها بنوك دم وخدمات نقل دم بما فيهم مستشفى الرنتيسى للأطفال.[16]

تعاني المختبرات في مستشفيات قطاع غزة من نقص وأحياناً كثيرة نفاذ بعض مواد الفحوصات، حيث أن عدد كبير من أجهزة CBC من نوع ABX لا يتوفر لها مواد تشغيل وهي متوقفة عن العمل، وكذلك النقص في مواد أجهزة CBC sysmex، ونفاذ مادة ACD اللازمة لتشغيل جهاز Aphaeresis الذي يستخدم في فصل الصفائح الدموية من المتبرع مباشرة.[17]كما تعاني المختبرات من نفاذ بعض مواد الفحوصات التالية وهي sensitivity discs اللازمة لمزارع

[15] الطب المخبري http://www.hakeem-sy.com/main/node/24553

[16] وزارة الصحة - غزة، مرجع سابق.

[17] زايد حرارة مسؤول مستودع المختبرات في مستشفى الشفاء، مقابلة أجراها الباحث بتاريخ2013/4/9.

البكتيرية، كذلك فحص GGT لوظائف الكبد، وفحص Sweat Test لمرض التحوصل الرئوي، وفحص Triglycerides للدهون الثلاثية. وهناك أيضاً نفاذ في صبغات Sudan Black Stain و PAS Stain وهي مخصصة لأفلام الدم لمرضى الأورام. كما تعاني المختبرات من نقص مواد فحص اليوريا الخاص بالكلى، وفحص السكر.[18]

في الاتجاه ذاته لا تتوفر العديد من الفحوصات النوعية والهامة التي يقدمها المختبر المركزي نتيجة عدم توفر مواد هذه الفحوصات وهذه الفحوصات هي PTH فحص الغدد الجار درقية، FSH فحص هرمون للعقم، B12 فحص قياس نسبة فيتامين ب12، LH فحص هرمون للعقم، Growth Hormone فحص هرمون النمو، CMV IgG فحص فيروسي، TSH فحص غدة الدرقية، FT4 فحص غدة الدرقية، HBeAg مؤشرات الكبد الوبائي ب، Anti HBeAg مؤشرات الكبد الوبائي ب، PSA دلالات سرطان البروستاتة، Hb Electrophorisis فحص الثلاسيميا في الدم، Methotrexate فحص معدل علاج الأورام، Ferritin فحص مخزون الحديد في الدم، CEA دلالات الأورام، C3, C4 فحوصات مناعية، Neonatal Tsh فحص الغدة الدرقية مواليد.[19]

وفي السياق ذاته، يوحد نقص في المستهلكات الطبية الخاصة بالمختبرات وبنوك الدم، كالشرائح الزجاجية التي تستخدم لفحص فصائل وأفلام الدم، بالإضافة إلي نقص في الأنابيب الزجاجية التي تستخدم في سحب العينات وتحضير بعض بيئات المزارع البكتيرية، علاوة على النقص الحاد في أنابيب جمع العينات لفحوصات التجلط PT، ونقص مواد فحوصات التوافق في بنوك الدم Gell system. وهناك نقص أيضاً في أنابيب فحصCBC العدد الكامل لمكونات الدم، وأجهزة تنقية الدم وفلترتها الخاصة بمرضى التلاسيميا.[20]

كما يوجد مشكلة أخرى تتعلق بتوفير قطع صيانة الأجهزة المتعطلة، والتي ترجع بجزء أساسي منها إلى مماطلة الجانب الإسرائيلي في إجراءات التنسيق لإدخال هذه القطع.

[18] عميد مشتهى مدير المختبر وبنك الدم في مستشفى الرنتيسي التخصصي للأطفال، مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 2013/4/6.
[19] د. نابغة أبو شهلا مدير المختبر المركزي، مقابلة أجراها الباحث بتاريخ 2013/4/4.
[20] زايد حرارة، مرجع سابق.

وبشكل عام فإن النقص في مواد التشخيص المخبرية يرجع إلى تأخر التوريدات بسبب التأخير في دفع المستحقات المالية من قبل الحكومة للمورد، ونتيجة طول فترة انجاز المناقصات، وضعف السلف المالية المخصصة للمستشفيات، بالإضافة للحصار والعراقيل التي يضعها الجانب الإسرائيلي والتي تعوّق دخول هذه المواد لتشخيصية.[21]

[21] د. نابغة أبو شهلا، مرجع سابق.

النتائج

أوضحت الدراسة وجود تحديات كبيرة تعوّق عملية تشخيص المرضى في المستشفيات العامة في قطاع غزة، بسبب ما تعانيه من نقص في الأجهزة والمواد المخبرية التشخيصية، الأمر الذي ينتج عنه المساس بالحقوق الصحية، لأن عدم توفر الإمكانات التشخيصية المناسبة للأمراض يقابله عدم وجود علاج مناسب، فالتشخيص والعلاج المناسب لا ينفصلان كما التشخيص والعلاج الخاطئ لا يفترقان.

وتأتي معاناة المستشفيات العامة في قطاع غزة من عدم توفر الأجهزة والمواد المخبرية التشخيصية بالشكل المناسب والمطلوب في سياق الضعف العام الذي يعانيه القطاع الصحي نتيجة الحصار والتأثير السلبي للانقسام وفي ظل غياب الدعم الكافي للقطاع الصحي.

وقد بينت الدراسة حجم العجز التي تعانيه المستشفيات العامة في قطاع غزة من الأجهزة التشخيصية التي تستخدم الأشعة السينية في عملية التشخيص، سيما مع وجود (18) جهازاً بين متعطل ومتهالك في المستشفيات والذي يشكل ما نسبته (22%) من مجموع أجهزة التشخيص البالغة (82) جهازاً. ويرجع تعطل أجهزة التشخيص في كثير من الأحيان إلى الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي، وضغط العمل الناجم عن محدودية عدد الأجهزة مقارنة بعدد المرضى، بالإضافة إلى توقف الأجهزة عن العمل نتيجة نفاذ مواد بعينها تستخدم في عملية التصوير مثل توقف أجهزة التصوير المقطعي CT والتي يصبح معها هناك حاجة لتغيير أنبوب الأشعة X-ray Tube. أما تهالك أجهزة التشخيص مرده إلى كثرة وطول فترة الاستخدام، حيث هناك معايير تقضي بتغيير هذه الأجهزة بمعدل كل (10) سنوات.

أما واقع الأجهزة فيشير إلى وجود عجز واضح في أجهزة التشخيص أهمها أجهزة التصوير المقطعي CT والتي على أهميتها الكبرى في عملية التشخيص فإن المتوفر منها في المستشفيات العامة (6) أجهزة فقط، (4) منها بين متعطل ومتهالك. ويوجد أيضاً عجز واضح في أجهزة Mammography التي تعد ذات أهمية كبرى بالكشف عن سرطان الثدي، حيث يتوفر فقط (4) أجهزة واحد منها متعطل وهو الجهاز الوحيد المتوفر في مستشفى الشفاء. كما أنه يتوفر في المستشفيات العامة جهاز واحد فقط لقسطرة القلب وهو Cath. System في مستشفى غزة الأوروبي، الأمر الذي يدفع بالمواطنين للانتظار لفترات طويلة ليتمكنوا من تشخيص حالتهم الصحية بما ينعكس سلباً على واقعهم الصحي وحياتهم. ويوجد أيضاً حاجة لجهاز أشعة دجيتال أساسي Digital Basic X-Ray وهو لتصوير الصدر والجهاز العظمي وكل أجزاء الجسم، سيما أن هناك ضغط شديد على أجهزة الأشعة الأساسية Basic X-Ray في مستشفى الشفاء، خاصة

أنه يتم تصوير حوالي (150) مريض يومياً على هذا النوع من الأجهزة، ما يتسبب في تكدس المرضى وطول فترة الانتظار كما ينعكس سلباً على عمر الأجهزة وعملها.

كما تعاني المستشفيات العامة من عجز واضح في أجهزة التشخيص بالرنين المغناطيسي MRIالتي تعتبر ذات دقة متناهية في تشخيص الأمراض بما لا يمكن الاستغناء عنها، حيث يتوفر في المستشفيات العامة جهاز واحد فقط وهو مستشفى غزة الأوروبي، وهذا بدوره يدفع المرضى للانتظار شهور ليتمكنوا من تشخيص حالتهم المرضية ما يسهم في تدهور أوضاعهم الصحية ويعرض حياتهم للخطر، خاصة أنه يتوقف على تشخيص هذا الجهاز تحويل العديد من المرضى إلى مستشفيات خارج القطاع. وهناك نقص أيضاً في أجهزة التشخيص بالأشعة فوق الصوتية من نوع Ultrasound Doppler المخصصة لتصوير الأوعية الدموية والأوردة والشرايين، فالمتوفر منها (13) جهاز (3) منها بين متعطل ومتهالك، ما يعني هناك حاجة ملحة لتوفير هذا النوع من الأجهزة التشخيصية الحساسة.

كما تعاني المختبرات في مستشفيات قطاع غزة من نقص وأحياناً كثيرة النفاذ لبعض مواد الفحوصات، بما فيها مواد الفحوصات النوعية التي تُجرى في المختبر المركزي. ويوجد أيضاً نقص في المستهلكات الطبية الخاصة بالمختبرات وبنوك الدم.

التوصيات

يشير واقع الأجهزة والمواد المخبرية التشخيصية إلى وجود تحديات تعوّق تقديم خدمات تشخيصية مناسبة في المستشفيات العامة في قطاع غزة، ما ينعكس سلباً على الحقوق الصحية لسكان القطاع. عليه ومن واقع تحمل مسؤولياته تجاه حقوق الإنسان الفلسطيني لا سيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تعتبر الحقوق الصحية ركناً أساسياً فيها، فإن مركز الميزان لحقوق الإنسان يطالب:

1. المجتمع الدولي بتحمل مسئولياته القانونية والأخلاقية والتحرك فوراً لضمان تمتع سكان القطاع بحقوقهم الصحية.
2. المجتمع الدولي بالتحرك الفاعل لضمان وقف العقوبات الجماعية التي تفرضها قوات الاحتلال على قطاع غزة وسكانه، وإلزامها بالقيام بمسؤولياتها بتأمين الصحة العامة والشروط الصحية وأن توفر بأقصى ما تسمح به وسائلها العناية الطبية للسكان في الأراضي المحتلة.
3. إنهاء الانقسام، وضمان تحييد القطاعات الخدماتية عن التجاذبات والصراعات السياسية، بما يضمن إدارة القطاع الصحي على نحو أفضل.
4. وزارتي الصحة في غزة والضفة بتوفير الأجهزة التشخيصية المناسبة، والعمل على تجنيد الموارد اللازمة لذلك.
5. وزارتي الصحة في غزة والضفة بسد النقص في المواد المخبرية التشخيصية سيما النوعية منها، والعمل على ضمان عدم تأخر التوريدات الناتجة عن التأخير في دفع المستحقات المالية للموردين، أو نتيجة طول فترة انجاز المناقصات.